ندوة البركة

ALBARAKA SYMPOSIUM

٤١

البيان الختامي

القرارات والتوصيات

ندوة البركة الحادية والأربعون للاقتصاد الإسلامي

الدروس المستفادة من جائحة فيروس كورونا المستجد من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

المنعقدة عبر الاتصال المرئي

في الفترة من: ١٢ - ١٣ رمضان ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢٤- ٢٥ أبريل ٢٠٢١م

ندوة البركة
ALBARAKA SYMPOSIUM

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه بتوفيق من الله تعالى، عقد منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، بالوسائل المرئية (عن بُعد) الندوة الحادية والأربعين للاقتصاد الإسلامي، في الفترة من: ١٢-١٣ رمضان ١٤٤٢هـ، الموافق: ٢٤-٢٥ أبريل ٢٠٢١م، ويستمر عقد الندوة هذا العام في ظرف استثنائي خاص لاستمرار آثار تفشي وباء فايروس كورونا المستجد (COVID ١٩)، والذي لا يزال يصيب المعمورة، نسأل الله تبارك وتعالى أن يعجّل بزوال هذا الوباء عن الجميع.

وتأتي هذه الندوة المباركة في موضوعاتها وما طرحته من إشكالات وأسئلة و قضايا على العلماء والخبراء استكمالا لندوة البركة للاقتصاد الإسلامي في دورتها الأربعين التي اختصت ببحث موضوع (فقه الجوائح والقوة القاهرة) ودور الاقتصاد الإسلامي وعلم الإنماء والتشغيل في معالجة آثار هذه الجائحة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وعلى العلاقات التعاقدية وحقوق مختلف الأطراف. واستكمالا للموضوع فقد توجهت الندوة ٤١ لمناقشة آثار الجائحة على الجوانب الاقتصادية على المستوى الكلي (الدول)، والجزئي المتعلق بالأفراد والمؤسسات، وركزت على التعرف على: "**الدروس الاقتصادية المستفادة من جائحة فيروس كورونا المستجد، من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي**".

ونظرا لتشعب الموضوع وملامسته لأوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتأثيره في متغيرات اقتصادية كبرى، فقد ركزت الندوة على عرض ومناقشة الموضوعات الآتية باعتبارها من المحاور الكبرى في الاقتصاد العالمي اليوم، وفي الاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص:

أولا: مستقبل العولمة في ظل الأزمات المتتابعة:

وقد سعت الجلسة المخصصة لهذا المحور -من خلال ورقتي العمل والتعقيبات عليهما- إلى تقييم واقع العولمة الاقتصادية في ظل الأزمة، وآثارها على اقتصادات الدول وبخاصة النامية، مع التركيز على مستقبل وآفاق الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية.

ثانيا: الإحسان وقت الأزمات

أكدت أوراق العمل والمناقشات -التي جرت باستفاضة في هذا المحور- على الدور الفاعل لأموال الإحسان في الأزمات التي تنزل بالمجتمعات، وترتفع درجة الحكم الشرعي في هذه الحالة لترتقي من حالات الندب إلى الوجوب إذا توافرت الدواعي والشروط، لتُسهم بذلك أموال الإحسان في تلبية حاجات الشرائح الضعيفة والأكثر تضررا من الجوائح والكوارث.

ثالثا: النظام النقدي المعاصر وقدرته على الاستمرار ومواجهة الأزمات

وقد كشفت العروض والمناقشات في الموضوع المرتكزات التي قام عليها النظام النقدي الحالي وكيف تطور في التاريخ الحديث، وجوانب القصور التي ينبغي تقديم الحلول لإصلاحها لتجنب الأزمات والمخاطر، كما أكدت الأوراق على الدور الذي يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يقوم به لتحقيق نظام نقدي عادل وكفء.

رابعا: عالم الاستثمار في الاقتصادات المعاصرة وعلاقته بالاقتصاد الحقيقي

لقد حاولت الندوة من خلال أوراق العمل المقدمة أن تجيب على تساؤل مهم وهو: هل يعكس عالم الاستثمار اليوم اقتصادنا الحقيقي؟ ولتجلية الجواب تم التعرض لأهمية إعادة النظر في منظومة الاستثمار، والحلول المقترحة لأهم الإشكالات، واستعراض أهم التجارب والنتائج العالمية الكبرى في التحول نحو الاستثمار المسؤول.

خامسا: الدور المنشود للاقتصاد الاسلامي بين المأمول والواقع

وقد وقفت الندوة - من خلال هذه الجلسة الحوارية- لتستعرض بتأمل جهود مؤسسات الاقتصاد الإسلامي على اختلاف أنواعها، وجهود الخبراء والعلماء على امتداد مسيرة الاقتصاد الإسلامي الذي شارف على العقد السادس، ومدى إسهام هذا النموذج في تحقيق مقاصد الشريعة في المال ومنظومة القيم الأخلاقية كما دلت عليها نصوص الشريعة ومبادؤها العادلة.

وقد استمرت فعاليات الندوة لمدة يومين، تم افتتاحها بكلمة ترحيبية لسعادة الأستاذ عبد الله صالح كامل رئيس مجلس أمناء منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي، استذكر فيها مؤسس الندوة - المغفور له بإذن الله الشيخ صالح عبد الله كامل - الذي غرس بذرة تحول الندوة إلى مؤسسة عالمية فكرية للاقتصاد الإسلامي، كما بشر سعادة رئيس مجلس الأمناء كافة الحضور باكتمال إجراءات التحول، وأعلن عن إطلاق هوية مؤسسة "منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي"، كما أكد على الالتزام التام بفكر المؤسس -رحمه الله- ومبادئه ومنطلقاته.

كما تحدث في حفل افتتاح الندوة معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد رئيس مجمع الفقه الإسلامي الدولي مبينا أهمية انعقاد الندوة لهذا العام في ظل غياب مؤسسها - رحمه الله - عنها للمرة الأولى، وفي ظل أهمية موضوعها الاستثنائي المتعلق بالجائحة ومرئيات الاقتصاد الإسلامي حول أهم الدروس الاقتصادية المستفادة منها.

كذلك ألقى فضيلة الدكتور نظير محمد عياد - الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر - كلمة فضيلة شيخ الجامع الأزهر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب الذي أكد على أهمية استلهام الدروس الكبرى من هذه الأزمة، وأنه لابد في خلال المحنة من منح، مذكرا بإسهام الحضارة الإسلامية وعلمائها في مختلف المجالات التي عادت بالخير والنفع للبشرية جمعاء.

وقد شارك في الندوة عدد من السادة العلماء والاقتصاديين والخبراء في مختلف المجالات حسب القائمة المرفقة.

وبعد مناقشة مستفيضة للبحوث التي استوفت مسائل ومتطلبات جميع محاور الندوة، توصل المشاركون في الندوة إلى القرارات والتوصيات الآتية:

القرارات والتوصيات

أولا: التأكيد على قرارات وتوصيات الندوة الأربعين

يؤكد المشاركون في الندوة على القرارات والتوصيات التي صدرت عن ندوة البركة الأربعين للاقتصاد الإسلامي بعنوان (فقه الجوائح والقوة القاهرة) ودور الاقتصاد الإسلامي وعلم الإنماء والتشغيل في معالجة آثار جائحة كورونا وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وعلى العلاقات التعاقدية وحقوق مختلف الأطراف.

ثانيا : المحور الأول : مستقبل العولمة في ظل الأزمات المتتابعة

إن مفتاح النجاح والاستفادة من العولمة والفرص التي تتيحها - مع تجنب كثير من المخاطر السلبية التي قد تنشأ عنها - هو تنظيم عملية العولمة، فهناك عدد من التجارب - خصوصا التجارب الآسيوية - التي

توضح أن عددا من الدول اتخذت سياسات تراعي المصلحة الوطنية وتُقدمها أولا مع وجود سياسات الانفتاح الاقتصادي لديها.

وعليه يجب التأكيد على ما يلي:

١. يجب على الدول النامية وضع السياسات ودعم المؤسسات التي تساعدها على الاستفادة من العولمة. فقد أوضحت التجارب أن الإصلاحات الاقتصادية هامة للإستفادة من العولمة ولكنها ليست كافية؛ بل لابد من وجود البيئة المساعدة.

٢. على الدول النامية الاستثمار في التعليم والمعرفة بغية سد الفجوة الرقمية والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية التي أحدثتها العولمة. فقد دلت التجارب الناجحة على أهمية وجود قوة عاملة مدربة وذكية من الناحية التكنولوجية؛ ووجود علاقة وثيقة بين الجامعات ومراكز البحث ومجتمع الأعمال.

٣. إن مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية يوفر لها استيراد المهارات والتكنولوجيا، فإذا أضيف إلى ذلك ما تمتلكه من ميزات نسبية - كتوافر المواد الخام ورخص تكاليف العمالة - كان هذا أدعى لإحداث النمو بشكل أسرع وخلق فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة.

٤. على الدول النامية وضع القوانين الصارمة واللوائح (**safeguards**) التي تحد من التلوث البيئي والتغيرات المناخية، كما تدعم المجتمعات المحلية من خلال الاستثمار فيها، على أن تكون هذه القوانين والنظم جزءاً من سياسات الانفتاح للإستثمار الأجنبي المباشر.

٥. التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني - العالمية والمحلية - للإسهام في التفعيل الايجابي للفرص التي تتيحها العولمة الاقتصادية، وتجنب - أو على الأقل - التخفيف من أي سلبيات تطرأ بسبب الدخول في منظومة الاقتصاد العالمي على مختلف جوانب الحياة في الدول النامية.

٦. إن تشكيل كيانات مالية إسلامية عملاقة - سواءا كان من خلال الاندماجات أو الاستحواذات أو التحالفات - هو السبيل الأهم لاستفادة المؤسسات المالية الإسلامية من الفرص التي تتيحها العولمة لما يوفره لها من قدرات تنافسية أكبر ، بما يمكنها من إثبات هويتها ونماذج أعمالها المتوافقة مع الشريعة ، وإقناع كافة الجهات التنظيمية بضرورة توفير أنظمة العمل الموائمة لاحتياجاتها.

ثالثًا : المحور الثاني : الإحسان وقت الأزمات

مقدمة:

تمهيدا لتقرير ما يتعلق بأموال الإحسان وقت الأزمات، يحسن في هذه المقدمة التأكيد على ما يلي:

أ. إن فرض واجب مالي غير الزكاة، يعتبر قضية شرعية أساسية كانت - ولا تزال - محل خلاف بين أهل العلم، ويتكرر السؤال كلما احتاج المجتمع لمزيد من الإنفاق على حاجاته: هل في المال حق سوى الزكاة؟ وبناء على الدراسة المستفيضة للنصوص الواردة في المسألة، وموقف الصحابة الكرام، وما أورده أهل العلم من الحجج، يتقرر بأن الأصل أنه ليس في المال حقّا سوى الزكاة، ولكن قد يعرض من الحاجات الطارئة، ما يوجب في المال حقّا طارئًا، وهذا التقريرُ مؤسسٌ على اعتبار أصول شرعية، منها: مقاصدُ الشريعة وقواعدها الكلية، ومراعاةُ مصالح الناس وخاصة الضرورية، وغيرُها من الأدلة المعتمدة في الاجتهاد في النوازل، فتتعيّن حينها الحقوق في الأموال من غير الزكاة دفعا للطوارئ والجوائح والملمات.

ب. إن النظام المالي في الإسلام نظام تكافلي، يقوم على أساس المواساة، ومراعاة الحاجات الأساسية والعارضة- كما دلت على ذلك نصوص الشريعة ومنها حديث الأشعريين وغيره - و يسعى لتحقيق المصالح العامة للمسلمين، وتأمين حد الكفاية للمحتاجين في مجتمع يقوم فيه القوي بحاجات الفقير والضعيف.

تأسيسا على المقدمة السابقة يمكن تقرير ما يلي:

١. استنادا على الأسس الشرعية السابقة فإن النظر والتأمل الفسيح يُحتمان القول بأن هناك واجبات طارئة في أموال الأغنياء، وقت نزول الأزمات والجوائح، وذلك لرفع الضرر والمفاسد عن الشرائح المتضررة والضعيفة في المجتمع بسبب آثار الجائحة. والقاعدة الشرعية تنص على أن "الضرر يزال".

٢. من الأصول الدالة على جواز فرض واجب مؤقت على الأغنياء- غير الزكاة - تحكيمُ قاعدة "ارتكاب إحدى المفسدتين لدفع أعلاهما" أو "إذا تعارضت مفسدتان رُوعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما"، إذ إن آثار الجوائح - مثل جائحة فيروس كورونا المستجد - تمس حياة الناس ومعيشتهم بتعطل الوظائف والأعمال وانقطاع الموارد واختلال الأحوال مما قد يؤدي بالمجتمع إلى حالة من الهرج وذهاب الأرواح وهو ما يعني أضرار ومفاسد عظيمة في الأرواح والأموال والأعراض، فإذا عورضت بفوات جزء من مال الأغنياء -وهي مفسدة أيضا- فالقاعدة تقتضي درء المفسدة الأعلى مقابل ارتكاب المفسدة الدنيا، فيصح لذلك أن يكون إحسان الأغنياء بأموالهم لازم لهم في أزمنة مثل هذه دفعا للضرر العام الذي يلحق المستضعفين والمحتاجين، وهو إحسان له جزاؤه العظيم عند الله (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) الرحمن:٦٠، وهذا من أعظم الفروق بين هذا الإحسان الناشئ عن رجاء الأجر الثواب من واسع العطاء والفضل، وبين أي إلزامات أخرى قد تفرض على الأغنياء.

٣. ينبغي في حال فرض واجبات مالية في أموال الأغنياء - أفرادا طبيعيين أو اعتباريين كالشركات والمؤسسات - مراعاة ضوابط شرعية منها:

- أن تتعين الحاجة.
- أن تقصُر أموالُ الزكاة عن الوفاء بسدّها.
- أن تعجز ميزانية الدولة ومخصصاتها عن الوفاء بسدّها.
- أن يتعلق الواجب المالي بأموال الموسرين دون سواهم فهو واجب كفائي.
- أن يقدّر الواجب بقدر رفع الحاجة الطارئة عن الناس.

وهنا يجب التنبيه على مراعاة التفرقة بين هذا الواجب الطارئ وبين الزكاة الواجبة في المال شرعا، وبينه وبين التوظيفات "الضرائب" التي يفرضها ولي الأمر للمصلحة العامة.

وأخيرا: يجب التأكيد دوما على وجوب الزكاة وانها ركن من أركان الإسلام ومعلم من معالم منظومته الاقتصادية المتكاملة، وأن إهمالها أو التقصير في إخراجها هو سبب لكثير من الآفات الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن كونه من كبائر الذنوب، كما أن هذا الوجوب لا يختص بالأفراد فحسب، بل يشمل كذلك الشركات التي تمثل مفصلا كبيرا من أهم مفاصل الاقتصاد العالمي اليوم، كما يجب التأكيد على المسؤولية الخاصة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم نموذج الإحسان والتنمية المستدامة.

رابعا: المحور الثالث، النظام النقدي المعاصر وقدرته على الاستمرار ومواجهة الأزمات

١. إن مما تأكد من الأزمات المتتالية وبخاصة جائحة فيروس كورونا المستجد أن النظام النقدي المعاصر يعاني من اختلالات جوهرية في منهجيته، فنظريته الرئيسة النيوكلاسيكية السائدة تنطوي على أخطاء جسيمة، وترسي قواعد تساعد على ظهور الأزمات وتكرارها بل وتزايد حدتها، بسبب تنكرها للأزمات أولا، والتحرر من تدخل الدولة ومن الرقابة، ولعدم قدرتها على التنبؤ بالأزمات وتجنبها.

٢. أكدت الدراسات النقدية التحليلية على أن هيكل النظام النقدي المعاصر قائم على أن إصدار النقود، وتخصيصها لمختلف الأغراض، مبناه على المداينات. ويتضح من الأزمات المتتالية ضرورة التحول إلى نظام نقدي مبني على المشاركات، يرتبط فيه التوسع النقدي بمعدل النمو الحقيقي، ويحقق الاستقرار الاقتصادي، ويرفع معدلات النمو.

٣. يقترح الاقتصاد الإسلامي بديلا عن النظام النقدي التقليدي، نظاما نقديا وماليا متوازنا وعادلا يحرص على تجنب مزالق المدارس الاقتصادية، ويقوم على البناء الذي أرسته النظرية الأساسية للاقتصاد الإسلامي المناقضة لنظريات الفائدة، ويعتمد إصدارا نقديا مبنيا على الأدوات التي تعتمد في الأصل على المشاركات، واستخدام معدل النمو الحقيقي كأساس للسياسات النقدية.

٤. ضرورة توجه الدراسات - في الاقتصاد الإسلامي خصوصا - إلى تطوير البدائل النقدية الملائمة، والانتقال من التوجهات والأفكار العامة إلى بناء النماذج التفصيلية، فالبشرية بأكملها محتاجة إلى ذلك، وتحذيرات النقاد - من داخل الاقتصاد الوضعي نفسه- تتعالى مع كل أزمة محذرة من الأزمة القادمة ستكون أقوى وطأة.

٥. ضرورة النظر بجدية في الحلول المختلفة للتبادل النقدي التي طرحها مختلف العلماء منذ أربعينيات القرن الماضي ، خصوصا أن حجم التبادلات المالية العالمية قد ازداد، والفرصة لاستمرار نموه مع التطور التكنولوجي أكبر، على أن يكون هذا النظر على اختلاف المستويات: بدءا من متخذي القرار مرورا بالمؤسسات المختلفة والباحثين وانتهاءا بالخبراء الفنيين التنفيذيين.

خامسا: المحور الرابع: عالم الاستثمار في الاقتصادات المعاصرة وعلاقته بالاقتصاد الحقيقي

١. إن من أهم ما تشير إليه نتائج الدراسات حول الجائحة وآثارها الاقتصادية المدمرة أن هذا الوضع لن يتجه للتحسن إلا بتبني الدول والمؤسسات الدولية مبادئ استثمارية مسؤولة، تراعي الأثر الاجتماعي والبيئي والتنموي إلى جانب حافز الربح. وهي المبادئ التي أكد عليها الاقتصاد الإسلامي القائم على تحقيق العدالة، والكفاءة، والأمانة، والقوة، والنزاهة والشفافية، والعطاء، والمصداقية، والمهنية، مع تحريم إلحاق الأذى بالغير ولو كان حيوانا أو جمادا، وهو ما يسبق كافة المعايير البيئية والاجتماعية والتنموية التي وصل إلى أهميتها العالم اليوم بعد مروره بكثير من الأزمات والمشكلات والكوارث.

٢. من الدروس المهمة التي خلص إليها الفاعلون الحكوميون والاقتصاديون وأصحاب القرار أن الثروة الحقيقية تكمن في الإنسان، ولابد من صَوْن حياته من خلال الاهتمام بصحته وتأهيله العلمي وتأمين العيش والمأوى من خلال توفير عمل كريم لائق، وينبغي أن تحتل هذه الأهداف رتبة مهمة في سلم أولويات القطاعات الإنتاجية المختلفة، ومن أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف التضامن الاقتصادي والاجتماعي بين المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية وعلى مستوى الدول، وهذا ما يؤكد عليه الفكر الاقتصادي الإسلامي حيث مركزية الإنسان الواضحة في نصوص الوحي كقوله تعالى: (وإذ قال

ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة) البقرة: ٣٠، و قوله: (وسخر لكم مافي السماوات و ما في الأرض جميعا منه ..) الجاثية:١٣، وقوله (ولقد كرمنا بني آدم..) الإسراء:٧٠، وغيرها من النصوص.

٣. إن التضخم الهائل في حجم الاستثمارات الموجهة حاليا نحو الأنتاج الاستهلاكي المفرط **overconsumption**، ونحو الا ستثمار في الترفيه اللامسؤول - في الوقت نفسه الذي كشفت فيه هذه الأزمة عن ضعف الاستثمار في القطاعات الحيوية وعلى رأسها الصحة والزراعة والأمن الغذائي فضلا عن ضعف البنى التحتية - وإن ازدياد فجوة اللا مساواة - على مستوى العالم - بين الأغنياء والفقراء بشكل لا نظير له منذ بدء تسجيل بيانات الثروة في العالم، يحتاج من أصحاب القرار والمؤ سسات المالية والاقتصادية الدولية إلى و ضع الخطط للتحول الا ستراتيجي الذي يخدم المشاريع التنموية ويحقق الكفاية للشعوب الفقيرة قبل أن يشهد العالم -لا قدر الله- أزمات أشد وطأة من الجائحة الحالية.

٤. العمل على الاستفادة من المؤسسات التنموية المختلفة في العالم خصوصا وأن عددا منها قد أطلق مشروعاتٍ حيويةٍ تتعلق بأهداف للتنمية المستدامة، وهي التنمية التي تسعى إلى تجويد حياة الطبقات المحرومة من خلال القضاء على الفقر، وتعزيز الصحة والتعليم، والمياه الصالحة للشرب وغيرها. ومعظم هذه الأهداف أصّلها الاقتصاد الإسلامي وتم تطبيقها عبر عصور الحضارة الإسلامية.

٥. التأكيد على ضرورة التعاون بين المؤسسات المالية في الدول الإسلامية من جهة وبين تلك المؤسسات التنموية والمؤ سسات المالية الدولية للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي سبق الإ سلام إلى الدعوة إليها مثل: سد خلة المحتاجين والفقراء ورعايتهم صحيا وتعليما وتأهيلا وتمكينهم من أسباب المعيشة، وكل ذلك مما أكدت عليه مقاصد الشريعة الغراء، وهذا التعاون يُعبّر عن معنى جليل نص عليه القرآن الكريم، وهو مبدأ التعاون على البر والتقوى، "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان". المائدة: ٢.

٦. التأكيد على ضرورة أن تكون المؤسسات الاستثمارية الإسلامية ومؤسسات التمويل المتوافق مع الشريعة في طليعة مؤ سسات الا ستثمار والتمويل المسؤول، لأنه لا يتصور إطلاقا ألاّ يكون الا ستثمار الإسلامي سوى ذلك.

٧. ضرورة توجه المؤ سسات المالية الإ سلامية إلى أدوات التمويل القادرة على تحقيق مقاصد الشرع في المال وتنميته والابتعاد عن أي أدوات تمويلية أخرى.

٨. التأكيد على الدور التوعوي والتثقيفي لمختلف الباحثين في الشريعة والاقتصاد الإسلامي، فعليهم تقع مسؤوليات التوعية والإرشاد إلى المسارات المستقبلية الراشدة، وتدارك الهفوات الحالية.

سادسا: المحور الخامس : الدور المنشود للاقتصاد الإسلامي

١. إن المستقبل المنشود للاقتصاد الإسلامي كبير ومشرق، خصوصا وقد أصبحت نماذج أعماله محل اعتراف واحترام في معظم دول العالم.

٢. لتحقيق هذه الآمال لابد من السعي الدؤوب والمستمر على المستوى النظري والتطبيقي، فالجامعات ومراكز الأبحاث ومختلف المؤسسات الربحية وغير الربحية عليها مسؤوليات كبيرة لتطوير مختلف مفاهيم ونماذج الاقتصاد الإسلامي.

٣. ضرورة تفعيل مكونات الاقتصاد الإسلامي وفق منظومته الشاملة للشقين الربحي وغير الربحي، فتكامل هذه المكونات هو الذي سيوفر للبشرية الحلول الناجعة لمشكلاتها الاقتصادية.

٤. لن يخرج الاقتصاد الإسلامي من مشكلة التبعية لنماذج الاقتصاد الوضعي إلا بروح الابتكار والإيمان بدوره التنموي الخلّاق، وارتباطه بمقاصد الشريعة وقواعد الشرع الكبرى في مختلف أعماله.
٥. لا زال هناك كثير من التحديات في طريق مختلف مكونات الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يعني ضرورة دراستها لاكتشاف طرق وأساليب التغلب عليها وتجاوزها.

سابعا : وفي سياق إنشاء (منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي) يؤكد الحضور على ما يلي:

١. أهمية تحول المنتدى إلى مؤسسة فكرية مستقلة، وأن هذا أدعى لقيامها بدور أكبر في تفعيل كافة توصيات الندوة، كما يتيح بذل استعدادات أكبر لأعمال الندوة خلال العام بأكمله.
٢. ضرورة مواصلة النهج المبادر للندوة في التطرق للنوازل المستجدة والقضايا الحادثة.
٣. أهمية مواكبة القضايا العالمية وتقديم رؤى الاقتصاد الإسلامي حولها من خلال منطلقاته الربانية ومبادئه الأخلاقية التي تجلب الخير لكافة البشر.
٤. تفعيل الدور التطبيقي لمقاصد الشريعة، وتنزيل قواعد الشرع الكبرى على مختلف القضايا والمسائل والنوازل التي يعالجها المنتدى.

والحمد لله رب العالمين